

دور مراقب الامتثال في ادارة المخاطر في المصارف (دراسة تحليلية لعينة من مصارف في اقليم كردستان)

د. اشقي عثمان خورشيد

قسم جيوماتيكس، كلية الهندسة، جامعة صلاح الدين اربيل، اربيل، اقليم كردستان العراق

المستخلص

نظرا لدور الحيوي الذي تقوم به المصارف في اي الاقتصاد، ومن جانب الاهتمام بموضوع الامتثال والادارة المخاطر والتي تعد من أهم الوظائف في العمل المصرفي للتحقق من مدى التزام المصرف بتطبيق القوانين، والتعليقات المحلية، والمعايير الدولية، وتجنب مخاطر عدم الامتثال لها ولاسيما الضوابط الرقابية ولدعم الممارسات السليمة للرقابة الفعالة وتعزيز السلامة المصرفية من خلال إتباع سياسات وإجراءات الامتثال لجميع القوانين والتشريعات واللوائح وقواعد السلوك المهني ومعايير الممارسة الجيدة. وان هدف البحث هو بيان مفهوم مراقب الامتثال ودوره في ادارة المخاطر المصرفي، والمشاكل والمعوقات التي تواجه مراقبي الامتثال ويسعى البحث الى بيان المفاهيم النظرية المتصلة بمتغيرات البحث، وتمثل بمراقب الامتثال والادارة المخاطر وبيان دور مراقب الامتثال في الادارة المخاطر ومن خلال مراجعة مستمرة للمصارف عينة البحث وطرح الاسئلة الجوهرية حول دور اهمية الامتثال وعدمه ومن خلال ذلك توصلنا إلى إن مراقب الامتثال في المصارف الحكومية والاهلية في اقليم كردستان له تأثير واضح في تعزيز القدرة التنافسية للمصرف، والمحافظة على سمعته. واتخاذ المصارف في اقليم كردستان الاجراءات الصحيحة في الحصول على معلومات، فيما يخص الزبون في المصارف الحكومية والاهلية. وهناك دور لمراقب الامتثال في ادارة وتقييم المخاطر في المصارف وهناك القيود في عمل مراقب الامتثال المتمثل في عدم الاطلاع على تقارير مراقب الحسابات ذات العلاقة لتأكد من قانونيتها، وسلامة حسابات الجمعيات الخيرية من عمليات غسل الاموال في المصارف. وايضا ضعف مراقب الامتثال في المصارف الحكومية والاهلية في إقتراح السياسات والاجراءات الجديدة، وتحديث السياسات، والاجراءات السابقة التي تعمل على رفع مستوى النشاط المصرفي. ومن توصيات ينبغي على الادارة العليا للمصرف الاعتماد على تقارير مراقب الامتثال فيما يخص إدارة مخاطر عدم الامتثال التي يتعرض لها المصرف. واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد في تعليمات وظيفة مراقبة الامتثال. وكذلك ضرورة تهيئة المصارف للوسائل والاجراءات التي تتيح لمراقب الامتثال تصميم برامج، وإطارات عمل للحد من مخاطر عدم الامتثال. وامتثال المصارف الاهلية للتشريعات المحلية، والمعايير الدولية في الادارة المخاطر.

الكلمات الدالة: مراقب الامتثال، ادارة المخاطر

1. المقدمة

جمه، وحماية العملاء من جهة اخرى، وخاصة وأن الامتثال للقوانين يعد أهم اسس وعوامل نجاح المصارف ويحافظ على سمعتها ومصداقيتها وتعاملها بشفافية وعدالة، ولمراقبة الامتثال في المصارف بوصفها احدى اقسام المصرف وضمن الهيكل التنظيمي له مسوغات محددة، تتمثل بكونها تساهم في عدم الحاق العقوبات القانونية للمصرف وتجنبه الخسائر المالية ومخاطر تضرر سمعة المصرف. لذلك ظهرت الحاجة الى استحداث وظيفة مراقبة الامتثال التي تهدف الى تحقيق اغراض اساسية اهمها مراقبة امتثال المصارف للقوانين من خلال اعداد برامج مكتوب لمراقبة الامتثال يتم اعتماده من مجلس ادارة المصرف وعرضه على البنك المركزي.

تعد المصارف احدى المؤسسات المالية الحيوية في كل دولة، وذلك للدور الذي تؤديه وللخدمات المصرفية التي تقدمها للعملاء، وعلى الرغم من اهمية المصارف إلا انه قد تتعرض الى مخاطر قد تكون هي السبب في وقوعها مما يؤدي الى تعرضها الى عقوبات قانونية وخسائر مالية، الامر الذي يؤثر على سمعتها بسبب هذه العقوبات والخسائر، وإلى احجام العملاء من التعامل معها، وهو امر يؤثر سلبا على عمل تلك المصارف ومن تلك المخاطر هي مخاطر عدم الامتثال للقوانين والتعليمات والانظمة والاورامر ومعايير السلوك المهني التي تهدف الى تنظيم عمل المصارف من

الاجتماعية، والتجارية المختلفة ومنها المصارف، والامتثال المصرفي هو احترام، وتطبيق القوانين، والتعليمات، والالتزام بالعمل المصرفي السليم واخلاقيات العمل (Torres Pereira, 2012:7)، اما مراقب الامتثال فهو الشخص المسؤول عن متابعة التزام المصرف بجميع اداراته بالسياسات والقوانين والانظمة والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي وقرارات مجلس ادارة المصرف (علي وبرايم، 2013:316).

وقد عرفت اللجنة بازل للامتثال ووظيفة مراقبة الامتثال في المصارف **مراقبة الامتثال** بانها (وظيفة مستقلة تقوم بتحديد وتقديم النصح والارشاد والمراقبة ورفع تقارير حول مخاطر الامتثال كنتيجة لعدم الامتثال في المصرف والتي تتضمن مخاطر عدم الالتزام بالقوانين نتيجة لاختفاؤه بالالتزام بالقوانين والانظمة وقواعد السلوك والممارسات المطبقة). وقد عرفت وظيفة مراقبة الامتثال من قبل البنك المركزي العراقي بانها (وظيفة مستقلة في كل مصرف تعمل على ضمان مدى التزام المصرف في عملياته المصرفية اليومية بمتطلبات القوانين والانظمة الصادرة عن البنك المركزي العراقي لغرض التأكد من صحة السياسات والاجراءات وتجنب المخالفات والاطفاء التي من شأنها تعرض المصرف لمخاطر المختلفة.(البنك المركزي العراقي، 2007:19). وكذلك عرفت بانها وظيفة تلعب دورا وقائياً واستشارياً واشرافياً مع التأكد على التحديد الفعال لمخاطر عدم الامتثال للقوانين واللوائح وتقدم المشورة التجارية والمصرفية حول السلوك والممارسات المقبولة فيما يتعلق بتفسير القواعد الخارجية والداخلية للحد من المخاطر.

اما المشرع العراقي لم يعرف وظيفة مراقب الامتثال وانما اعتمد على تعريف مراقب الامتثال حيث نص على انه (يعمل على تقييم مدى التزام المصرف في عملياته المصرفية اليومية لمتطلبات القوانين والتعليمات المختصة والتأكد من صحة هذه السياسات والاجراءات وتجنب الاخطاء والمخالفات التي من شأنها ان تعرض المصرف الى مخاطر مختلفة وبالتعاون مع الدوائر التنفيذية الاخرى في المصرف، ويجرى تعينه وفق الفقرة (3) من المادة (18) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004). كما يعد الامتثال هو مسؤولية كل عامل في المصرف ابتداءً من مجلس الادارة والادارة التنفيذية وانتهاءً بالموظفين بحسب اختصاصاتهم ومهامهم والصلاحيات المناطة بهم. (الحسين، 2017: 5)

وقد عرفه العامري (هي حلقة الوصل بين المصرف والبنك المركزي فهو يقوم بالمراقبة على الالتزام بالقوانين والانظمة والتعليمات ومعايير السلوك المهنية والتشريعات المصرفية من خلال رفع تقاريره الى البنك المركزي وتزويده بالمعلومات المطلوبة لتأكد من امتثال المصرف للقوانين، والانظمة والتعليمات للحد من مخاطر عدم الامتثال). (العامري، 2014: 73)

3.1.2. اهمية وظيفة مراقب الامتثال

تعد وظيفة مراقب الامتثال احد اهم الوظائف في العمل المصرفي لمتابعة ومراقبة مدى التزام المصرف بالقوانين والانظمة والتعليمات لغرض تحقيق اهدافها، كونها تلعب دورا اساسيا في المحافظة على سمعتها ومصداقيتها وعلى مصالح المساهمين والمودعين وذوي العلاقة وتوفير الحماية من العقوبات.

وزادت اهمية وظيفة الامتثال في المصارف نظرا لتعدد المخاطر المرتبطة بعدم الامتثال للوائح والانظمة الداخلية والخارجية مثل مخاطر العقوبات التنظيمية او القانونية او خسائر المالية او المادية او الخسائر الاخرى الناتجة عن فشل المصرف في الامتثال لقوانينه ولوائح وقواعد السلوك ومعايير افضل الممارسات (يوسف، 2013: 5). وتوسيد العلاقة مع الجهات الرقابية وتعزيزها فهي الجهة الاكثر قدرة في البنوك بالتواصل مع الجهات الرقابية وتفسير تعليماتها والسعي الدؤوب لحث المؤسسة الالتزام بكافة التعليمات الصادرة

2. منهجية البحث:

2.1. مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- أ. ما مفهوم مراقب الامتثال والادارة المخاطر في المصارف.
- ب. هل هناك دور لمراقب الامتثال في ادارة وتقييم المخاطر في المصارف اقليم كردستان؟
- ت. مدى وجود التنسيق والتعاون بين مراقب الامتثال والجهات الداخلية في المصارف للادارة المخاطر؟
- ث. ما مدى تأثير مراقب الامتثال على تحديد وتقييم، ومراقبة اجراءات المصرف في تنفيذ التشريعات، والقوانين ذات الصلة التي يصدرها البنك المركزي العراقي؟
- ج. ما مدى تأثير تقارير مراقب الامتثال في تشخيص، ومعالجة المخاطر المصارف؟

2.2. اهمية البحث:

تكمن اهمية هذا البحث في بيان دور الرقابي والقانوني لمراقب الامتثال الذي يمارسه على الجهات الداخلية في المصرف للتحقق من مدى الالتزام هذه الجهات بالقوانين والتعليمات ذات علاقة بالمخاطر في المصارف.

2.3. اهداف البحث:

يسعى البحث الى تسليط الضوء على:

- أ. المفاهيم النظرية المتصلة بمتغيرات البحث، وتمثل بمراقب الامتثال، والادارة المخاطر.
- ب. إظهار دور مراقب الامتثال في ادارة المخاطر بموجب القوانين والتعليمات المصارف في اقليم كردستان في عينة البحث.

2.4. فرضيات البحث:

تكمن الفرضية الرئيسية للبحث في فرضيتين:

الفرضية الاولى: لمراقب الامتثال دور في ادارة وتقييم المخاطر في مصارف الحكومية والأهلية.

الفرضية الثانية: هناك تأثير مراقب الامتثال على تحديد وتقييم، ومراقبة اجراءات المصرف في تنفيذ التشريعات، والقوانين ذات الصلة التي يصدرها البنك المركزي العراقي.

2.5. حدود البحث

تتمثل الحدود المكانية في عينة من المصارف في اربيل ممثلة بمصرف هتريم الحكومية ومصرف TBI، ومصرف BBAC، الأهلية، وقد تم اختيارها بسبب اتساع عملهم المصرفي، وتنوعه.

3. الجانب النظري

يحتوي الجانب النظري على مبحثين وهما:

المبحث الاول: تعريف مراقب الامتثال ووظيفة مراقبة الامتثال ومهام واهمية.

المبحث الثاني: دور مراقب الامتثال في ادارة المخاطر المصرفية.

3.1. تعريف مراقب الامتثال ووظيفة مراقبة الامتثال ومهام واهمية.

3.1.1. تعريف الامتثال المصرفي

ان كلمة الامتثال مشتق من عبارة complier لاتينية الاصل التي تشير الى الالتزام بمعايير وقوانين محددة مسبقا، وقد شاع مصطلح الامتثال في الكثير من المجالات

خ. تساعد هذه الوظيفة على وفق قاعدة اعرف زبونك (KYC) عند بدء العلاقة وفتح حساب لاحد الزبائن على كشف العمليات المخالفة للقانون كغسل الاموال وتمويل الارهاب والجرائم المالية.

3.1.5. تعيين مراقب الامتثال في المصارف

استنادا لاحكام الفقرة (3) من المادة (18) من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 يتم تعيين مراقب الامتثال من قبل مجلس ادارة المصرف وبعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي، وكما حددت المادة (71) من تعليمات رقم (4) لسنة 2010 والمتعلقة بتسهيل تنفيذ قانون المصارف اعلاه تعريف وظيفة الامتثال ومؤهلاته ومهامه وواجباته.

3.1.6. مؤهلات مراقب الامتثال المصرفي

حددت المادة (71) من التعليمات رقم (4) لسنة 2010 والمتعلقة بتسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، يجب ان تمتلك مراقب الامتثال شروط الاتية: (جريدة الوقائع العراقية، 2011: 80)

- 1- ان تكون لديه الاهلية القانونية وان يكون شخصاً لائقاً وصالحاً للوظيفة.
- 2- ان تكون لديه الكفاءة والخبرة التي تتطلبها العمليات المصرفية.
- 3- ان لا يكون شخصاً ادارياً او موظفاً لدى مصرف اخر او مديراً مفوضاً لمصرف اخر.
- 4- ان يكون مقبلاً في العراق، وان يكون متفرغاً لعمل المصرف ويجب ان تكون لديه خبرة لا تقل عن عشر سنوات.

3.1.7. استقلالية وظيفة مراقب الامتثال المصرفي

على المصرف تشكيل إدارة للامتثال مستقلة، يتم تعزيزها بموارد بشرية مدربة، وكافاً بشكل كاف، بما يتماشى وتعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص الاستقلالية يعني ان يكون لمراقب الامتثال العمل داخل المصرف دون اي تدخل خارجي من ادارات الاخرى في المهمة التي وجدت لانجازها ولا يتم ذلك دون ان يكون لها وجود مستقل ضمن هيكلية المصرف (الركابي، 2017: 497)، وان يكون له حق الاتصال المباشر بمجلس الادارة واللجنة المنبثقة منه (حشاد، 2007: 380)، وان يتمتع في نطاق القيام بمهامه الوظيفية بصلاحيه الوصول للمعلومات، والسجلات والملفات والموظفين كافة (تعليمات مراقبة الامتثال الاردنية رقم 33، 2006: 4)، وكذلك ان يتمتع بحرية كتابة التقارير بشأن مخالفات للقوانين، واللوائح، والتعليمات، والانتهاكات التي تم كشفها او تم ابلاغه عنها دون الخشية من الاذى من الادارة او اي موظف بالاجراء ولا يستطيع المصرف اقالة مراقب الامتثال الا بعد استحصال موافقة البنك المركزي مع ذكر مسببات الاقالة، بموجب ما جاء في الكتاب الصادر من البنك المركزي العراقي المرقم 286 في 2016/8/30. ولا يعني ذلك ان ادارة الامتثال يمكن لها العمل على نحو وثيق مع الادارات والموظفين في الوحدات الاعمال المختلفة بما يخدم الامتثال، وانما هناك ضرورة لتبني علاقة التعاون في العمل بين مهام الامتثال وبين الوحدات العمل الاخرى ليتسنى التعرف على ادارة المخاطر المتعلقة بعدم الامتثال (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2008: 14).

3.1.8. مسؤوليات ومهام مراقب الامتثال

حددت المادة (71) من التعليمات رقم (4) لسنة 2010 الصادرة عن البنك المركزي العراقي مهام وواجبات مراقب الامتثال بالاتي:

عن الجهات المذكورة. وايضايجاد الاليات المنهجية التي تكفل مواجهة الجرائم المالية وبوجه خاص مسؤوليتها عن مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب(علاوي، 2013: 8). كما يعمل الامتثال على اكتشاف الاخطاء والجرائم المالية والتقليل من الضرر الناتج من هذه الاخطاء، ومنع تكرارها، وتحسين العمليات التجارية، وتطوير الانشطة التشغيلية (Benedek, 2012: 136).

3.1.3. مبادئ الامتثال المصرفي

- تعتبر المبادئ التي اصدرتها لجنة البازل سنة 2005 المتعلقة بالامتثال ودورها ومسؤولياتها تعد دليلاً كاملاً وارشادياً للدول لتعزيز انظمتها الرقابية، وهذه المبادئ هي:
- أ. تعتبر الادارة العليا للمصرف مسؤولة عن وضع سياسة الامتثال والتأكد من تنفيذها ورفع التقارير لمجلس الادارة حول سلامة تنفيذها.
 - ب. يجب ان يكون وظيفة الامتثال وظيفه مستقلة عن وظائف الاخرى.
 - ت. يتولى مجلس الادارة مسؤولية الاشراف على ادارة المخاطر عدم الامتثال بالمصرف ويصادق على سياسة الامتثال.
 - ث. يجب ان يتمتع موظفوا الامتثال المصرفي بالمؤهلات وخبرات الازمة والصفات المهنية والشخصية الازمة لقيام بالمهامه بكل الوجه.
 - ج. يجب ان يكون لوظيفة الامتثال وضع اساسي ورسمي في المصرف.
 - ح. يجب ان تتم هيكله وظيفه الامتثال في المصارف فالتى تمارس اعمالها في اقاليم او دول اخرى بما يضمن تغطية متطلبات الاحتياجات المحلية ضمن اطار سياسة الامتثال للمصرف ككل.
 - خ. يجب ان يخضع نطاق وظيفة الامتثال وانشطتها الى المراجعة الدورية من قبل الرقابة الداخلية.
 - د. يمكن الاستعانة بتجرب من خارج المصرف شريطة قيام المسؤول عن دائرة الامتثال باشراف كامل على النشاط وان يبقى هذا المسؤول احد موظفي المصرف.
 - ذ. يجب ان تلتزم المصارف وفروعها بالقوانين، واللوائح المعمول بها، وتنظيم هيكل الوظيفة الامتثال في المصرف على ان يتماشى هيكل ووظيفة الامتثال، ومسؤولياتها مع متطلبات الرقابية وقانونية المحلية.
- ### 3.1.4. الهدف من وظيفة مراقبة الامتثال
- أ. تعتبر مراقبة الامتثال جزءاً من انظمة الرقابة الداخلية وانظمة الحوكمة في البنك.
 - ب. وضع اطار عام للعلاقة ما بين مراقبة الامتثال والادارة العليا ومجلس ادارة البنك ودور ومسؤولية كل منها. (ام الخيرواخرن، 2015: 73)
 - ت. الحد من مخاطر عدم الامتثال في داخل المصرف وتقييم مدى التزامه بالقوانين والتشريعات والتعليمات الصادرة عن الجهات رقابية. (سلمان، 2013: 13)
 - ث. وضع اطار عامل للعلاقة ما بين مراقبة الامتثال ودوائر البنك الاخرى (دائرة التدقيق الداخلي، دائرة القانونية...) والجهات الرقابية الخارجية (البنك المركزي، المدققين الخارجيين...).
 - ج. وضع اطار العامل مراقبة الامتثال والحوكمة وبما يتم تعليمات الصادرة داخليا عن الجهات الرقابية والممارسات والمعايير الدولية.
 - ح. نشر الوعي وتثقيف الموظفين فيما يتعلق بالامتثال للقوانين والانظمة والمعايير المطبقة.

البنك المركزي ومقارنة محتويات التقرير مع الواقع الحال ويتم اعتماد على مجموعة معايير كالاتي:

المعيار الاول: الامتثال لقواعد وتعليمات البنك المركزي فيما يخص (السيولة، كفاية راس المال، نافذة بيع العملة، تكنولوجيا المعلومات، الودائع، تقييم المركز المالي، جودة الاصول والموجودات.

المعيار الثاني: مكافحة غسل الاموال والتمويل الارهاب وادارة المخاطر.

المعيار الثالث: خطابات الضمان، والاعتمادات المستندية، والائتمان النقدي.

المعيار الرابع: الحوكمة المؤسسية وتتضمن تركيبة وعضوية مجلس الادارة، اعماله ومهامه وميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة في المصرف وتنظيم اعمالها ومعايير خاصة بسوق العراق للاوراق المالية.

المعيار الخامس: التدقيق الخارجي والذي تتضمن التدقيق الخارجي مشترك مع احد الشركات الدولية العالمية ومخرجات التدقيق الخارجي.

ويتم تقييم اعمال مراقب الامتثال كل ثلاثة سنوات من خلال نظام تقييم Camel لتحديد مخاطر المصرفية التي تمثل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والادارية ويتم ارسال تقرير التقييم من البنك المركزي الى المصرف مشفوعا بالملاحظات، والانحرافات، على ان يطالع كل مسؤول في المصرف بحسب مسؤوليته اطلاقا تاما على مضمون التقرير ومن ضمنه فيما يخص مراقب الامتثال.

3.1.11. دور مجلس ادارة المصرف بمراقبة الامتثال

نص المبدأ الاول من الورقة الصادرة عن لجنة البازل المتعلقة بالوظيفة الامتثال لسنة 2005 على انه (يتحمل مجلس الادارة المصرف مسؤولية الاشراف على ادارة مخاطر الامتثال وعليه المصادقة على سياسة الامتثال بما فيها الميثاق او اية وثيقة رسمية اخرى تنشأ بموجبها وظيفة دائمة للامتثال. كما ويجب على المجلس او احدى لجانه مراجعة سنوية على الاقل لسياسة الامتثال في المصرف وكيفية تطبيقها لتقويم كيفية ادارة المصرف لخطر عدم الامتثال بفعالية)

اذن يتركز مجلس ادارة المصرف على مراقبة الامتثال في النقاط الاتية:

أ. ان مجلس ادارة المصرف يعد الجهة المشرفة على ادارة مخاطر عدم الامتثال في المصرف.

ب. يكون مجلس ادارة المصرف مسؤولا عن المصادقة على سياسة الامتثال التي تهدف الى تطبيق الامتثال الامثل للتشريعات المصرفية ذات الصلة.

ت. اشراف على الالتزام بتعزيز قيم الاستقامة والممارسة المهنية السليمة لتطبيق مبادئ مراقبة الامتثال في المصرف.

ث. يقوم مجلس ادارة المصرف بالمراجعة سنوية على الاقل لسياسة مراقبة الامتثال لمواكبة تطورات في عمل المصارف والتعديلات التي يمكن ان تطرأ على التشريعات. (الورقة الصادرة عن لجنة بازل للامتثال ووظيفة الامتثال لسنة 2005)

3.1.12. دور الادارة العليا بمراقبة الامتثال

نص المبدأ الثاني من الورقة الصادرة عن لجنة البازل المتعلقة بالوظيفة الامتثال لسنة 2005 على انه (تعتبر الادارة العليا للمصرف مسؤولة عن وضع سياسة الامتثال والتأكد من تنفيذها ورفع التقارير لمجلس الادارة حول سلامة تنفيذها كما تقع عليها مسؤولية تحديد ما اذا كانت السياسة المطبقة مناسبة وتخدم الغرض منها).

اما المبدأ الثالث فقد نص على انه (تقع على الادارة العليا مسؤولية انشاء وظيفة امتثال دائمة وفعالة كجزء من سياسة الامتثال). (الورقة الصادرة عن لجنة بازل للامتثال ووظيفة الامتثال لسنة 2005).

أ. يجب ان يكون لديه اطلاع وتفهم متكامل للقوانين واللوائح التنظيمية والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي والقوانين ذات العلاقة غير مباشرة.

ب. مراقب الامتثال يكون مسؤولا عن مدى التزام المصرف بقرارات مجلس الادارة والسياسات الداخلية والتعليمات الذي يصدرها البنك المركزي العراقي.

ت. يجب ان يكون لديه اطلاع على خدمات المصرفية الدولية التي يمكن تطبيقها في العراق.

ث. مراجعة السياسات والاجراءات وقرارات الادارة العليا المتعلقة بالنشاط المصرفي، وتحديد مدى انسجامها مع القوانين واللوائح والتعليمات التنظيمية المختصة.

ج. اقتراح السياسات والاجراءات اللازمة للعمليات المصرفية الجديدة او تحديث السياسات والاجراءات السابقة للعمليات المصرفية بناء على متطلبات تطور النشاط المصرفي، ومراجعة الاجراءات التي تتبعها الادارات المختلفة في المصرف والتأكد من انسجامها مع القوانين والانظمة المختصة وتقويم مدى ملائمة الاجراءات والتوجهات الداخلية.

ح. رفع تقارير فصلية الى الادارة العليا والى المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان في البنك المركزي بشأن الانحرافات المكتشفة تتضمن الاقتراحات، والاجراءات اللازمة للتصحيح من اجل تلافي تكرارها في المستقبل.

3.1.9. تقارير مراقب الامتثال المصرفي

استنادا الى قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004، وقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، ومقررات لجنة بازل ومعايير المحاسبية الدولية بعد مراقب الامتثال تقريراً دورياً كل ثلاثة اشهر بموجب نموذج التقرير الموحد الفصلي لمراقب الامتثال المرفق مع الكتاب الصادر من البنك المركزي العراقي دائرة الصيرفة قسم مراقب المصارف التجارية شعبة الامتثال ذي العدد (327/2/9) في 2017/7/24 اذ يقوم مراقب الامتثال بملء نموذج التقرير وارساله الى البنك المركزي العراقي مشفوعا بملاحظ، وقرارات مجلس ادارة المصرف ويجب ان يتضمن النموذج التقرير المعلومات عن المصرف كافة اسمه ورقم الاجازة وتاريخ التأسيس واسم رئيس مجلس الادارة وعضائه الاصليين والاحتياط واسم المدير المفوض وارسال المصرف وكشف باكثر 20 مساهم مع رأس مال لكل منهم، واسم مراقب الحسابات واسم ومعلومات كافة عن مراقب الامتثال وعدد واسماء موظفين قسم الامتثال ومدى اطلاع مراقب الامتثال على القوانين والتعليمات كافة. واسم مدير قسم الابلاغ عن غسل الاموال واسم مدير قسم ادارة المخاطر.

اضافة الى ما سبق ذكره يجب ان يتضمن تقرير مراقب الامتثال اهم مؤشرات الوضع المالي للمصرف كموجودات نقدية والاستثمارات والائتمان النقدي والموجودات الاخرى والنسب المعيارية لكل من كفاية راس المال والسيولة ونسبة الائتمان النقدي للودائع ونسبة التامينات الى الاعتمادات.. والح اهم جوانب الوضع المالي للمصرف كالائتمان النقدي والاستثمارات والموجودات الثابتة والودائع والاقرض والارباح، وكشف خاص بالعقارات المملوكة من المصرف كافة والمتطلبات القانونية واهم الجوانب المتعلقة بمجلس ادارة المصرف واقسامه مجلس الادارة والمدير المفوض والرقابة الداخلية وقسم ادارة المخاطر.

3.1.10. تقييم اداء مراقب الامتثال المصرفي

يقوم مراقب الامتثال برفع التقارير الى البنك المركزي العراقي والذي يتضمن استمارة المعدة لهذا الغرض متضمنه معايير ودرجات التقييم التي يضعها البنك المركزي العراقي لتقييم المصارف بجميع اقسامه والختملة بالقوانين والانظمة والتعليمات بعد زيارة اللجان في

يدعم قسم ادارة المخاطر قسم الامتثال في التقييم السنوي لمخاطر عدم الامتثال ويدعم قسم الامتثال في تقييم الامتثال للتشريع المعمول به في المعاملات والمنتجات والخدمات الجديدة التي ستطلق في السوق، اذ تعمل ادارة المخاطر على التعاون مع ادارة الامتثال من اجل تحديد مخاطر عدم الامتثال ومنهجيات التقييم مع الادوات والاساليب المعتمدة من ادارة المخاطر (misha,2016:176).

3.2.3. مخاطر عدم الامتثال

ويطلق عليها مخاطر تشريعية لانها تنتج عن احتمال قيام بعض الموظفين بمخالفة القوانين الرقابية والقواعد، او عدم تطبيقها بصورة صحيحة، وهي المخاطر التي تؤثر سلبا في المصرف وتعرضه للعقوبات القانونية والتنظيمية والخسائر المالية واساءة بالسمعة المصرف نتيجة لعدم امتثاله للقوانين واللوائح والقواعد والمعايير والانظمة (Miller,2014: 25)، وعرفت لجنة بازل للمخاطر الامتثال بانها هي مخاطر العقوبات التنظيمية والقانونية او الخسائر المالية او المادية التي قد يتكبدها المصرف نتيجة عدم امتثاله لجميع القوانين واللوائح، وقواعد السلوك المعمول بها كما يجب ان يكون لدى قسم الامتثال موارد كافية لتخصيصها من قبل المصرف حتى تتمكن وظيفة الامتثال من تغطية مخاطر عدم الامتثال في المصرف بشكل كاف لمعرفة السبب الذي ادى الى مخاطر عدم الامتثال (misha,2016: 172).

اما المشرع الفرنسي عرف مخاطر عدم الامتثال بانها (وتعني خطر العقوبات القانونية او الادارية او التاديبية او الخسائر المالية الجسمية او المساس بالسمعة والتي تنجم من جراء عدم الالتزام بالاحكام الخاصة للانشطة المصرفية والمالية وايا كانت طبيعة التشريعات او اللوائح وسواء كان الامر يتعلق بتطبيق تعليمات وتوجيهات الهيئة التداولية من عدمه) (علي و ابراهيم، 2013:333)

واما المشرع العراقي فلم يستخدم مصطلح مخاطر عدم الامتثال بل استخدم مصطلح (المخاطر المختلفة) في المادة 71 من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف التي نصت على انه (يعمل على تقييم مدى التزام المصرف في عملياته المصرفية اليومية لمنطلقات القوانين والتعليمات المختصة والتأكد من صحة هذه السياسات والاجراءات وتجنب الاخطاء والمخالفات التي من شأنها ان تعرض المصرف الى مخاطر مختلفة). والمسؤوليات الرئيسية للموظف المسؤول عن ادارة مخاطر عدم الامتثال هي (Asenov,2015: 24)

- وضع سياسات واجراءات لرصد مخاطر عدم الامتثال.
- تدريب مديري المصرف والموظفين لضمان حماية حقوق العميل والتنظيم.
- تحليل سياسات المصرف واجراءاته لمراقبة المخاطر وفقا للقوانين واللوائح والسياسة الموضوعة للمصرف.

ويمكن ان نبين بعض انواع مخاطر عدم الامتثال كما يلي:

- 1-المخاطر القانونية:** المترتبة على عدم الامتثال للقوانين والتعليمات والانظمة وقواعد السلوك المهني والتشريعات ذات الصلة لكوانين غسل الاموال على سبيل المثال.
- 2-مخاطر السمعة:** ان الانشطة الرئيسية للمصارف تعتمد على السمعة من قبل المودعين والمقرضين والزبائن بصفتهم الادارة المؤتمنة على حماية اموالهم ومعاملاتهم التجارية (عريقات وعقل، 2012: 320)، فقدان السمعة التجارية للمصرف بسبب عدم امتثاله للتشريعات يؤدي الى ضعف الثقة به وبالعمليات المصرفية التي يقوم بها الامر الذي ينعكس بدوره على ضعف اقبال العملاء على المصرف بسبب العقوبات القانونية المفروضة عليه. (الحسني، 2003: 124)

وعليه ومن كلا المبدئين السابقين نجد ان دور الادارة العليا في المصرف بما يتعلق بمراقبة الامتثال يتمثل بالآتي:

- الادارة العليا في المصرف هي التي تلتزم بوضع سياسة الامتثال، والتأكد من تنفيذها ورفع التقارير عن سير تنفيذها الى مجلس ادارة المصرف.
- قيام بأشياء وظيفية امتثال فعالة ودائمة في المصرف.
- وضع خطة سنوية على الاقل لإدارة " مخاطر الامتثال بالتعاون مع وظيفة مراقبة الامتثال ويجب أن يأخذ هذه الخطة بنظر الاعتبار أي قصور في السياسة أو الاجراءات أو التطبيق وأن تكون مرتبطة بمدى فعالية إدارة " مخاطر الامتثال " القائمة وتحدد الحاجة إلى أي سياسات أو إجراءات إضافية للتعامل مع " مخاطر الامتثال " الجديدة الناتجة عن التقييم السنوي لهذه المخاطر.

و يتضح مما تقدم، ان على جميع المصارف ان لدية مراقب الامتثال لان وظيفة مراقب الامتثال من اهم الوظائف في العمل المصرفي الذي له الدور الرقابي تمارسه إذ يعدها اعلى سلطة رقابية في المصارف تقوم بالتحقق من مدى التزام المصارف تطبيق القوانين، والتعليمات المحلية، والمعايير الدولية في عمليات اليومية، والتأكد من مدى توافق السياسات، واجراءات المتبعة من المصرف مع هذه القوانين، لغرض التأكد من صحتها وتجنب الاخطاء، والمخالفات التي تعرض المصرف الى مخاطر مختلفة، وتعزيز قوة المصرف، وقدرته التنافسية.

3.2. دور مراقب الامتثال في ادارة المخاطر المصرفية.

3.2.1. ادارة المخاطر

هي فهم وتقييم المخاطر التي تواجه عمل الشركة والتأكد من بقائها ضمن المستويات المقبولة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل المخاطر للوصول إلى التوازن الأمثل بين عاملي المخاطرة والنمو في المحفظة المضمونة والعائد. ان ادارة المخاطر تعمل كأنداز مبكر للتحوط ضد المخاطر وتبياة المناخ وبيئة العمل المناسبة للتكليف معها وخفض الخسائر والنققات الناجمة عن التعرض للمخاطر والمساعدة في اتخاذ قرارات التسعير المستندة الى المعرفة وفهم طبيعة المخاطر.(عواد،2015: 16)، وتعرف ادارة المخاطر بانها اداء الانشطة المصممة لتقليل من التأثير السلبي لعدم التأكد من المخاطرة مع الاخذ بالحسبان الخسائر المحتملة، لتحديد وتقييم نوع المخاطر التي يتعرض لها، وقياسها، وتحديد الاجراءات المناسبة لأدارة هذه المخاطر.

دائرة ادارة المخاطر في الشركة هي الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر وبناءً على استراتيجيات وسياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة في الشركة إضافة إلى ذلك فإن لجنة ادارة المخاطر ومراقبة الامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة تقوم بمراجعة أعمال الدائرة في الشركة ورفع تقارير دورية لمجلس الإدارة تبين مدى توافق المخاطر القائمة مع السياسات المعتمدة ومستويات المخاطر المقبولة.(Adarkwa,2011:11)، قضت المادة (43/سادسا) من تعليمات تسهيل قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004، بأنشاء لجنة او قسم في المصرف تتولى ادارة المهام المخاطر، ومنها مخاطر سعر الفائدة، والعمل على تأمين فصل واضح لصلاحيات العاملين فيها بما يجنب التضارب بين هؤلاء ومصالحه المصرف. (الوقائع العراقية، 2011: 4172: 55).

3.2.2. علاقة ادارة المخاطر بمراقبة الامتثال

يعزز الامتثال المصرفي للقوانين، والتواعد، والمعايير من قوة المصرف، وقدرته التنافسية، والحفاظ على سمعته، والوفاء بتوقعات زبائنه، وتعزيز ثقة الجمهور بالمصرف، وتحسين عمل المصرف والنهوض به.

تسهل وظيفة مراقبة الامتثال عمليات الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي ويزيد من ثقة البنك المركزي بالمصارف.

يعمل مراقب الامتثال بتحديد المخاطر، وتقييمها، ووضع وتنفيذ التدابير لازمة لتخفيف، وتقليل المخاطر ومتابعتها، واعداد التقارير الخاصة بمخاطر عدم الامتثال، وتقديم المشورة لإدارة العليا بشأن هذه المخاطر.

ان وجود مراقب الامتثال لدى المصارف حرص على تطبيق جميع التعليمات والاجراءات فيما يتعلق بالسلوك المهني، والعمليات الادارية انسجاما مع الاعراف المهنية والتشريعات المفروضة من السلطات الاشرافية، مما يعزز الثقة والشفافية. مراقب الامتثال مسؤول عن تصميم، وتنفيذ إطار عمل شامل لبيان مدى الالتزام المصرف بالتشريعات والانظمة، والتعليمات لتحديد مخاطر عدم الامتثال وتقويمها، ورصدها، وإعداد التقارير عنها لضمان امتثال البنك بجميع القوانين والتعليمات والانظمة الصادرة من قبل البنك المركزي، وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة.

يعمل مراقب الامتثال على مراجعة انظمة مكافحة غسل الاموال المطبقة في المصارف والتأكد من الالتزام بها واتخاذ تدابير الواجبة ضد المصرف الذي يبتعد بالالتزامات مكافحة غسل الاموال.

ترتبط مراقبة الامتثال من الناحية التنظيمية بمجلس الادارة مباشرة ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف، اي انه وظيفة مستقلة وحسب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي يرفع القسم تقاريره، وتوصياته إلى مجلس الادارة، و تقريره الفصلي وأي تقارير الانحرافات المصرفية إلى البنك المركزي العراقي وتقتضي بعدم تأثيره بالضغوطات والتدخلات.

ضعف دور مراقب الامتثال في إقتراح السياسات، والاجراءات الجديدة على وفق التطورات العمل المصرفي، وكذلك ضعف في تطوير السياسات والاجراءات السابقة.

ساهمت لجنة بازل من خلال أعمالها في إصدار مجموعة من التوصيات والارشادات بشأن الامتثال الذي يساعد المصارف في تطبيق تعليمات الجهات الاشرافية المختلفة، من خلال مجموعة من الركائز منها مجلس الادارة والادارة التنفيذية.

عدم إهتمام مراقب الامتثال في المصارف الحكومية بتطوير إمكانات، ومهارات موظفيه بوساطة الدورات التدريبية التخصصية.

س. - لم تحظ مراقبة الامتثال في العراق بالمعالجة التشريعية الكافية على الرغم من الدور الذي تؤديه، إذ ان المشرع العراقي عاجلها بمادة واحدة (المادة ٧١/ من تعليمات رقم ٤ لسنة ٢٠١٠ بخصوص تسهيل قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤.

4.2. التوصيات:

أ. ضرورة العمل على تعزيز دور مراقب الامتثال في المصارف الحكومية والاهلية وضرورة قيام البنك المركزي بتطوير التعليمات الازمة لضمان التعاون بين مراقب الامتثال والتدقيق الداخلي.

ب. يشترط على المصرف الامتثال لجميع قوانين والانظمة والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية المحلية والدولية، وان يتوفر بالمصارف اشخاص ذو كفاءة وخبرة.

ب. 3-المخاطر المهنية: ويعني عدم التزام باخلاقيات المهنة المصرفية ونقص في ثقافة المصرفية وهي كثيرا الانتشار في قطاع المصرفي كإخفاء المهنة والاهمال والاحتيايل الداخلي وتعارض المصالح والتزوير والتحايل والاختلاس.(كبال وسميرة، 2015: 120).

ت. 4-المخاطر الائتمانية: وهي المخاطر المتعلقة بالعمليات المالية للمصرف والتي تمثل كل ما له علاقة بالانشطة الرئيسة المولدة للربح لصالح المصرف كالمخاطر التشغيلية، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر اسعار الفائدة مخاطر السوق. (ال شبيب، 2011: 23) وقد عرف المشرع العراقي الائتمان في المادة 1/ القسم الاول من قانون البنك المركزي العراقي 56 لسنة 2004 بانه (دفع اي مبلغ مالي او الالتزام بدفع اي مبلغ مالية في مقابل حق سداد المبالغ المدفوعة والمتاخرة ودفع الفائدة اية مبالغ مستحقة اخرى المبالغ الاصلية سواء اكانت مضمونة ام غير مضمونة بالاضافة الى حق مد فترة استحقاق الدين واصدار اية ضمانات وشراء ضمان اي دين او اية مبالغ مالية يكون من شأنه سداد الفائدة اما بشكل مباشر او عن طريق سعر شراء مخفض. ومن خلال دراسة المصارف الحكومية والاهلية المختارة في اقليم كردستان والتي هي موضوع البحث توصلنا الى التالي:

أ. إن مراقب الامتثال في المصارف الحكومية والاهلية في اقليم كردستان له تأثير واضح في تعزيز القدرة التنافسية للمصرف، والحفاظ على سمعته .

ب. اتخاذ المصارف الحكومية والاهلية في اقليم كردستان الاجراءات الصحيحة في الحصول على معلومات، فيما يخص الزبون في المصارف الحكومية والاهلية.

ت. إهتمام مراقب الامتثال في التحقق من صحة الاجراءات المصرف بشأن استخدام إستارة KYC (اعرف زبونك) لما لها من أهمية كبيرة في بداية التعامل بين المصرف والزبون في المصارف الحكومية والاهلية.

ث. -التحقق من إتخاذ المصرف لاجراءات القانونية، ومتابعتها بحق الموظفين المتهاونين، والمتواطئين في المصارف الحكومية.

ج. هناك دور لمراقب الامتثال في ادارة وتقييم المخاطر في المصارف اقليم كردستان وفقا للقوانين واللوائح والسياسة الموضوعية للمصرف.

ر. وايضا هناك القيود في عمل مراقب الامتثال المتمثل في عدم الاطلاع على تقارير مراقب الحسابات ذات العلاقة لتأكد من قانونيتها، وسلامة حسابات الجمعيات الخيرية من عمليات غسل الاموال في المصارف. وضعف متابعة مراقب الامتثال لاجراءات المصرف بالتحفظ على الاموال، أو المنتحلات المشبوهه وايضا ضعف مراقب الامتثال في المصارف الحكومية والاهلية في إقتراح السياسات والاجراءات الجديدة، وتحديد

والسياسات، وللاجراءات السابقة التي تعمل على رفع مستوى النشاط المصرفي، وعدم كفاية أعداد موظفي الامتثال في المصارف بما يتناسب مع حجم العمل المناط بهم. عدم إعطاء الاهمية في قيام التدقيق الداخلي لمراجعة عمل مراقب الامتثال، وهذا مخالف لاحد مبادئ لجنة بازل (المبدأ الثامن) في كل من المصارف الحكومية، والاهلية. وعدم إهتمام مراقب الامتثال في المصارف الحكومية بتطوير امكانات موظفيه، ومهاراتهم عن طريق التحقق من وجود خطط تدريبية فاعلة .

4. الاستنتاجات والتوصيات

4.1. الاستنتاجات:

أ. يعد الامتثال مسؤولية شاملة ومتعددة الجوانب، وتقع على جميع الاطراف في المصرف.

5.2. الكتب والرسائل:

- 1- ال شبيب، دريد كامل، ادارة البنوك المعاصرة، دارالميسرة للنشر والطباعة، عمان، 2011.
 - 2- الحشاد، نبيل، دليلك الى الرقابة الداخلية والخارجية في المصارف، بيروت، 2007.
 - 3- عواد، عزيد شياح، دليل ادارة المخاطر المصرفية، مطبعة الكتاب، بغداد، 2015.
 - 4- العامري، حوراء احمد سلمان، دور التفتيش في الامتثال المصرفي، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، رسالة دبلوم علي معادل للمجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2014.
 - 5- ام الخير ومسعود، البرود، دراوسي مسعود، دور الاليات الداخلية للحوكة في تعزيز الامتثال داخل القطاع المصرفي، جامعة علي لوني، مجلة دولية علمية محكمة، العدد 24، الجزائر، 2015.
 - 6- الحسين، ماهر مروان، الامتثال ومكافحة غسيل الاموال، العدد الرابع، مجلة الدراسات مالية المصرفية، 2017.
 - 7- الركابي، سباح حسين علي، ماهي مراقبة الامتثال في المصارف، دراسة مقارنة، جامعة الاهل البيت عليهم السلام، كربلاء، 2017.
 - 8- سلمان، بسام موسى سلمان، الامتثال في المصارف ودوره في حمايتها، مجلة الدراسات مالية المصرفية، العدد الثالث، 2013.
 - 9- علاوي، محمدي، وظيفة مراقبة الامتثال تعريفها واهميتها، ومخاطر عدم الامتثال واسبابه، مجلة الدراسات مالية المصرفية، العدد الثالث، 2013.
 - 10- علي، ابراهيم علي محمد، الاثار الاقتصادية لجرمة غسيل الاموال ودور القوانين العقابية في مكافحتها، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 27، السنة 2013.
 - 11- عريقات وعقل، حربي محمد، سعيد جمعة، ادارة المصارف الاسلامية، دار الوائل للنشر، عمان، 2012.
 - 12- كمال وسميرة، حوشين، هارون سميرة، الحوكة والامتثال في المصارف ودورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منها، الجزائر، 2015.
 - 13- يوسف، عدنان احمد، الامتثال في البنوك العربية، مجلة الدراسات مالية المصرفية، العدد الثالث، الاكاديمية العربية المصرفية، عمان، 2013.
- ت. ينبغي على الادارة العليا للمصرف الاعتماد على تقارير مراقب الامتثال فيما يخص إدارة مخاطر عدم الامتثال التي يتعرض لها المصرف. واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد في تعليمات وظيفية مراقبة الامتثال.
- ث. وندعو المشرع العراقي أن يشترط في مراقب الامتثال أن يكون محاسباً او قانونياً وخاصة ان دوره هو مراقبة الامتثال للتشريعات المصرفية والتشريعات ذات الصلة، فلا بد أن تتوفر لديه الخبرة القانونية فضلا الخبرة المصرفية، كأن يشترط فيه حصوله على الاقل على شهادة اولية في القانون او المصارف او المحاسبة، وتكون لديه خبرة في مجال القانون والعمل في مجال المصارف مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.
- ج. على المصارف الحكومية والاهلية تطوير الكوادر من خلال تنظيم دورات متخصصة، لإعداد كوادر مؤهلة للعمل كمراقبي امتثال في المصارف والاستعانة بالخبرات الخارجية في مجال مراقبة الامتثال، بحيث لا يسمح بتعيين مراقبي الامتثال دون الحصول على شهادة تؤيد اجتيازهم لتلك الدورات بنجاح.
- ح. على المصرف توثيق مهام صلاحيات ومسؤوليات وظيفية مراقبة الامتثال ويتم تعميمها داخل المصرف.
- خ. ضرورة تهيئة المصارف للوسائل والاجراءات التي تتيح لمراقب الامتثال تصميم برامج، وإطارات عمل للحد من مخاطر عدم الامتثال. وامتثال المصارف الاهلية للتشريعات المحلية، والمعايير الدولية في الادارة المخاطر.
- د. إن وظيفة الامتثال يجب أن تكون وظيفة مستقلة في المصرف ومرتبطة بالبنك المركزي العراقي ماليا واداريا ليتبع المراقب بالحرية في إبداء رأيه وتراقب عمليات الامتثال ومجمل المخاطر في حال عدم الامتثال.
- ذ. ندعو مجلس ادارة المصرف القيام بتعيين مراقب الامتثال بشرط أن تتوفر لديه السمات الشخصية كالباقه وقدرة ادارة التواصل والحديث مع باقي موظفي اقسام المصرف، بخاصة وان دوره يمثل بمراقبة امتثال المصرف بكل اقسامه للتشريعات وقواعد السلوك المهني.
- ر. على المصارف تحويل مراقب الامتثال الصلاحية الواسعة في إقتراح السياسات، والاجراءات الجديدة، وتطوير السياسات، والاجراءات السابقة التي تعمل على رفع مستوى النشاط المصرفي.

5. المصادر:

5.1. القوانين والتعليمات والادلة:

- 1- قانون المصارف رقم (32) لسنة 2004.
 - 2- تعليمات تسهيل قانون المصارف رقم (4) لسنة 2010 منشورة في جريدة الوقائع العراقية، 2011.
 - 3- البنك المركزي العراقي، دائرة مراقبة الصيرفة، تعميم رقم 486/9 /3 في 30 / 8 / 2016، بخصوص اقالة مراقب الامتثال.
 - 4- البنك المركزي العراقي، دائرة مراقبة الصيرفة، تعميم رقم 327 / 2 / 9 في 7/24 / 2017، بخصوص حد الفصلي لمراقب الامتثال - نموذج التقرير الموحد الفصلي لمراقب الامتثال.
 - 5- تعليمات مراقبة الامتثال الاردنية رقم 33 / 2006.
 - 6- مؤسسة النقد العربي السعودي، دليل الالتزام بالانظمة للبنوك العاملة في المملكة العربية السعودية، 2008.
- 5.3. المصادر باللغة الانكليزية:
- 1- Adrkw, Ruth Opoka, " RISK Management And Bank Performance: A case Study of First Atlantic Merchant Bank, Kwame Nkrumah University of Science and Technology In partial fulfilment of the requirement for the degree of Masters Of Business Administration , 2011.
 - 2- Asenov , Characteristics OF COMPLIANCE RISK IN BANKING , Economic Alternatives, Issue 4, 2015
 - 3- Benedek ,petra, (Compliance Management – a New Response to Legal and Business Challenges) Acta Polytechnical Hungarian Vol. 9, No. 3, 2012
 - 4- Miller, Geoffrey P, (The Role of Risk Management and Compliance in Banking Integration) 2014
 - 5- misha, Av. Ergys, European Journal of Sustainable Development (2016), <http://ecsdev.org>.

management as well as taking a proper action in applying relevant regulations. In addition, banks should be ready and have all suitable tools and actions that helps compliance monitor to create and design programs and frames that mainly reduce or prevent the risks of incompliance, and helps private banks to have local regulations and international standards compliance in risk management.

Key Words: compliance monitor, risk management

رۆلی کۆنترۆلکەری پابەندبوون لە بەرپۆهبردنی مەترسی لە بانکەکاندا (توێژینە و هەیهکی شیکاری نۆنه یەک لە بانکەکانی هەرێمی کوردستان)

بەینی ئەو رۆلە چالاکەیی که بانکەکان لە هەر کۆمەڵگە یەکێکی ئابووریدا ئەنجامی دەدەن، پابەندبوون و بەرپۆهبردنی مەترسی بە یەکیەک لە بابەتەکانی سەرەکی لە کاری بانکیدا دەزانن بە مەبەستی پشکنینی پابەندبوونی بانکی بە جێبەجێکردنی یاسا و رێساکان، رێنمایی ناوخوازی و نیوودەولەتییەکان، رێگری لە مەترسییەکانی هەموو یاساکان بکەن و پابەندبوونی رێساکان و پشکنینکردن لە پراکتیزە راستەکانی چاودێری چالاک و سەلامەتی بانکی. دەتوانرێت ئەمە لە رێگەی پەرەوکردنی هەموو سیاسەت و رێنماییەکانی پابەندبوون بە هەموو یاسا و رێساکان و هەروەها کۆدی ئەخلاق و پێوهەرەکانی باشترین هەلوێستەو ئەنجام بدرێت. ئەم توێژینەو هەیه ناسیوەتی مانای سەرەکی چاودێری پابەندبوون و رۆلی ئەو لە بەرپۆهبردنی مەترسییەکانی بانکی لە رێگەی رۆو بەرپۆو بوونەو هەیه کێشه و تەحەددیانەکانەو هەیه بختەر و بختەر و بختەر و بختەر ئەم توێژینەو هەیه هەولەدات تیشک بختەر سەر ئەو چەمکە تیۆریانەیی که پێوهندیان بە گۆراوه توێژینەو هەیه هەیه و هەیه چاودێری پابەندبوون و بەرپۆهبردنی مەترسی. ئەمەش لە رێگەی پێداچوونەو هەیه بەردەوام بە نۆنه ی بانکی جیاوازیو ئەنجام دەدرێت و پرسپاری سەرەکی سەبارەت بە رۆل و گرنگی چاودێری پابەندبوون دەخەنەر و دامەزرا که چاودێری پابەندبوون لە بانکە حکومی و ئەهلییەکان لە هەرێمی کوردستان کاریگەراییەکی بەرچاوی هەیه لەسەر بەرپۆهبردنی توانای کێرکێی بانکەکان و پاراستنی ناوبانگیان. جگە لەو هەیه بانکەکانی هەرێمی کوردستان کاری دروستیان ئەنجامداوه و لە وەرگرتنی زانیاری لەسەر هەر کپاریک. هەروەها، بەو پێشە چاودێری پابەندبوون رۆلی هەیه لە هەلسەنگاندن و بەرپۆهبردنی مەترسییەکان لە بانکەکاندا، بەرپۆهبردنی ئە کارەکاندا هەیه چونکە رێگەیان پێنادرێت پشکنینی ئەو راپۆرتانە بکەن که لەلایەن چاودێری ژمێریارییەو ئەمادەکراون بۆ مەبەستی پشکنین، و پاراستنی سەلامەتی ئەژمێرە جیاوازیەکان لە کارەکانی سێکێردنەو هەیه پاره. بۆیە لاوازی چاودێری پابەندبوون لە هەردوو بانکی ئەهلی و حکومیدا دێتە هۆی بەرپۆهبردن و پشکنینکردنی سیاسەت و کردەو هەیه نۆی، هەروەها نۆیکردنەو هەیه سیاسەتەکانی پشکێش بە مەبەستی بەرزکردنەو هەیه ناستی هەولەکانی بانکی. وەهک پشکنینکردن، ئیدارەیی بالایی بانکی پێوستە راپۆرتی چاودێری پابەندبوون لە بەرچاوی بگرتن و بەو پێشە وابەستە بەرپۆهبردنی مەترسی پابەندبوون و هەروەها گرتنەبەری رپۆشویی دروست لە جێبەجێکردنی رێسا پێوهندیارەکاندا. جگە لەو هەیه، بانکەکان پێوستە ئەمادەیی و هەموو ئەمراز و کرداریکی گونجاویان هەیهت که یارمەتی چاودێری پابەندبوون دەدات

- 6- Torres Pereira, Artur Ferreira Conrado The Compliance Function in Banking: Perspective and Future in the Age of Globalization Project presented part of the requirements of a Master's Degree in Management from NOVA –School of Business and Economics 2012.

The role of the compliance controller on banks risk management (An analytical study of a sample of banks in the Kurdistan Region)

Dr. Ashty Othman Khorsheed

Department of Geomatics, College of Engineering Salahaddin University – Erbil, Kurdistan Region, Iraq.

Abstract

According to the active role that banks performs at any economic society, compliance and risk management consider as one of the main topics in the banking job in order to check bank's obligation to apply rules and regulations, local and international instructions, prevent risks of all rules and regulations incompliance and support right practices of the active surveillance and bank safety. This could be done through following all compliance policies and instructions of all rules and regulations as well as code of ethics and best attitude criteria. This research aims to present and state the core meaning of compliance monitor and his/her role in bank risk management through facing problems and challenges. In addition, this research tries to highlights theoretical conceptions that relevant to the research variables such as compliance monitor and risk management. This is through continuous reviewing of different bank samples and pose core questions about the role and importance of compliance monitor. It has been founded that compliance monitor in the government and private banks in Kurdistan Region has significant impact on promoting the competition capability of banks and preserve their reputation. In addition, banks in Kurdistan region have conducted proper actions in getting information about any customers. Furthermore, as compliance monitor has role in evaluate and manage risks in banks, there are obstacles in their job, as they are not allowed to inspect reports that prepared by accounting monitor for checking purposes, and keeping safe different accounts from money laundry operations. Therefore, the weakness of compliance monitoring at both private and government banks leads to conduct and suggest new policies and actions, as well as update the previous policies in order to rise bank effort level. As a recommendation, bank's high administration should consider the compliance monitor's report and depended accordingly in the incompliance risk

بۇ دوستكردن و دارىشتى بهرنامه و چوارچىنوهى كه به شيويهكى سهرهكى
مەترسىيەكانى پابه‌نندنه‌بوون كه‌مده‌كانه‌وه يان ريگرى لىيكات، هه‌روه‌ها يارمه‌تى بانكه
ئه‌هلبه‌يه‌كان ده‌دات بۇ ئه‌وهى پابه‌ندبوون به ريسا ناوخوييه‌كان و ستاندارده
نيوده‌وله‌تبه‌يه‌كان له به‌ريوه‌بردنى مەترسىيدا .